

# النظام المحاسبي المالي كألية لتوفير القوائم المالية وفق أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي

– دراسة تحليلية لعينة من المختصين الأكاديميين -

The financial accounting system as a mechanism for providing financial statements in accordance with the principles and requirements of accounting disclosure- an analytical study of a sample of academic specialists -

\*  
عمر قمان

مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من اجل التنمية المستدامة،

جامعة زيان عاشور بالجلفة-الجزائر

[a.gamane@univ-djelfa.dz](mailto:a.gamane@univ-djelfa.dz)

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/28

تاريخ الإستلام: 2021/11/09

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور النظام المحاسبي المالي في توفير القوائم المالية التي تتضمن المعلومات المحاسبية والمالية وفق أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية (ias/ifrs) التي بدورها تعمل على توفير هذه المتطلبات، حيث قمنا في دراستنا بالتطرق لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع، وخلصنا إلى أن النظام المحاسبي المالي يوفر أهم المعلومات لمختلف المستخدمين والتي تتوافق ومتطلبات الإفصاح المحاسبي. أما الجانب الميداني من الدراسة والمتعلق بأراء مجموعة من الاكاديميين المختصين بالمجال المحاسبي فإنه بين أن النظام المحاسبي يوفر أهم المتطلبات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، إلا في ما يخص عملية تقديم المعلومات على حد السواء لمختلف الأطراف فإننا وجدنا أن المعلومات تكون متوفرة لإدارة المؤسسة بصورة كبيرة ومختلفة عن بقية الأطراف الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، النظام المحاسبي المالي.

تصنيف JEL: M41، D80.

## Abstract:

This study explains the role of the financial accounting system in providing a set of financial statements, which includes accounting and financial information in accordance with the requirements of accounting disclosure, through the adoption of international accounting standards (IAS/IFRS), which works to provide these requirements, where in our study we explained the various theoretical aspects related to the subject Research, and we concluded that the accounting system provides information to various users that comply with the requirements of accounting disclosure. On the practical side of the study, which is related to the opinions of a group of academics and researchers specialized in the accounting field, it was found that the accounting system provides the most important requirements for accounting disclosure, except with regard to the process of providing information equally to the various other parties.

**Keywords:** accounting disclosure, financial statements, financial accounting system.

**Jel Classification Codes:** D80; M41.

\* المؤلف المراسل.

## 1. مقدمة:

إن التطور الحاصل في البيئة الاقتصادية عموماً والبيئة المحاسبية خصوصاً فرض على الجزائر التكيف مع هذه التطورات من خلال التفكير في تطويرها لأنظمة القانونية والمحاسبية، بالإضافة إلى عدم تماشي المخطط المحاسبي الوطني مع هذه المتطلبات، الأمر الذي جعل من الضروري تبني المعايير المحاسبية التي كانت تفرضها متطلبات اللوج لبيئة الأعمال الدولية الحديثة، وتمثل توجه الجزائر في تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق ومتطلبات هذه المعايير ويراعي البيئة المحاسبية الجزائرية بشكل يساعد في ترقية المعلومات المتضمنة في القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الاقتصادية وفق متطلبات هذه المعايير أساساً، الأمر الذي من شأنه توفير متطلبات الإفصاح المحاسبي.

1.1. إشكالية البحث: إن دراسة مفهوم الإفصاح بشكل عام والإفصاح المحاسبي بشكل خاص يوضح لنا أهمية هذا المبدأ بالنسبة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة (الإدارة، العمال، المساهمين، الدائنين، الموردون والعملاء،... الخ) خصوصاً لما يلبيه من احتياجات مختلفة في توفير المعلومات وحماية حقوقهم، وتتضح أهمية البحث عن الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي بصفة خاصة في المساهمة في تحقيق هذه الاحتياجات من خلال النظام المحاسبي المالي وما يتضمنه من إطار مفاهيمي وقواعد تنظيمية، وعليه يمكن صياغة الإشكالية إلى ما يلي: إلى أي مدى يوفر النظام المحاسبي المالي المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية متوافقة مع متطلبات الإفصاح المحاسبي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، فإنه يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما أهمية النظام المحاسبي المالي وأهمية تبني المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح؟

- هل هناك علاقة بين النظام المحاسبي المالي ومبدأ الإفصاح المحاسبي؟

- ما هي إسهامات النظام المحاسبي المالي في توفير متطلبات الإفصاح المحاسبي؟

2.1. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إظهار الدور الذي يؤديه النظام المحاسبي المالي في المساهمة في توفير المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية من خلال الالتزام بالقواعد المتعلقة بالمتطلبات الأساسية للإفصاح المحاسبي، والتي من بينها التوجه نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، وهو من شأنه توفير الثقة والمصداقية حول المعلومات المعروضة وفق متطلبات هذه المعايير والموجهة إلى مختلف مستخدمي القوائم المالية.

3.1. أهداف البحث: يمكن ذكر أهم أهداف البحث في النقاط الآتية:

- إلقاء الضوء على ماهية مفهوم الإفصاح والإفصاح المحاسبي بصفة خاصة.
- إلقاء الضوء على أهمية المعايير المحاسبية الدولية في توفير متطلبات الإفصاح المحاسبي.
- توضيح أهمية العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحقيق مبدأ الإفصاح المحاسبي.
- تحديد مساهمة النظام المحاسبي المالي في توفير متطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية.

## 2. ما هية الإفصاح المحاسبي ومتطلباته:

يمكن تعريف الإفصاح وفق الاصطلاح الاقتصادي على أنه عبارة عن عملية توفير المعلومات عن وضع الوحدات الاقتصادية ونتيجة أعمالها، وتفسير ذلك بشكل يزود مستخدمي هذه المعلومات بصورة أكثر وضوحاً وشمولية (دهمش، 44، 1995)، أما الاصطلاح المحاسبي فإنه يعبر عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح مالية مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي ودون لبس أو تضليل (زيد، 577، 2005).

يوضح المفاهيم السابقة إلى أن عرض المعلومات والإفصاح عنها بالغ الأهمية لمستخدمي البيانات المالية من أجل تزويدهم بمعلومات ضرورية لاتخاذ قراراتهم، ولهذا فإن معايير المحاسبة الدولية تبنت موقفين يتعلقان بالعرض والإفصاح هما: (حميدات، 118، 2014)

- في ما يخص القضايا العامة، حيث تم إصدار مجموعة من المعايير العامة التي تركز على الإفصاح عن السياسات المحاسبية، وأنواع المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية، وكيفية عرض الأصول والالتزامات المتداولة.
- في ما يخص إصدار معايير أكثر خصوصية تتعلق بالتقارير عن التدفقات النقدية، الإفصاح عن الأخطاء الأساسية والتغيرات في المبادئ المحاسبية، إعداد التقارير عن الفروع والأقسام، الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة والعمليات التي تمت معهم.

في هذا الإطار تهدف معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) إلى توفير معلومات بشكل كافي للأطراف المستخدمة للقوائم المالية لغرض اتخاذ قراراتها بشكل ملائم وفي الوقت المناسب، وتنوع المعايير المحاسبية الدولية من حيث إخراجها وشكل إصدارها بحكم التغيرات التي دائماً ما تطرأ عليها، حيث نجد المعايير المحاسبية مقسمة وفق نوع القوائم المالية المستخدمة فيها، كما يوجد تقسيم آخر يركز على طبيعة الإفصاح للمعيار المحاسبي.

### 1.2. المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي:

تتضمن المعايير المحاسبية القواعد المحاسبية التي يتم الاتفاق عليها كمرشد أساسي لتحقيق التجانس المحاسبي في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على قوائم المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها. (لطفي، 319، 2007) حيث إن الإطار النظري للمعايير المحاسبية (IAS/IFRS) يحدد متطلبات خاصة لكل معيار محاسبي، من ناحية نطاقه والمعلومات الواجب عرضها والإفصاح عنها، مما يعني أن المعايير المحاسبية تحدد نطاق الإفصاح الكامل للقوائم المالية للمنشأة.

كما تتضمن المعايير المحاسبية بعض المعايير الخاصة والمتعلقة أساساً بالإفصاح عن بعض المعاملات والأحداث والعلاقات والسياسات التي تؤدي بشكل مباشر إلى وجود أثر على القوائم المالية، لهذا كان من الواجب تحديد هذه المعايير المهمة بالإضافة لبعض المعايير الأخرى التي تتطلب إفصاحات عامة، وفي هذا الإطار نجد معايير متعلقة بعرض الإفصاح في القوائم المالية الموجه للغرض العام، ومعايير أخرى متعلقة بالإفصاح الجوهرية في القوائم المالية، ويمكن توضيح ذلك في ما يلي:

يلي:

1.1.2. المعايير المحاسبية المتعلقة بعرض الإفصاح العام: إن العرض العادل للقوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يستلزم كفاية الإفصاح بالتركيز على الموضوعات الجوهرية، إذ ترتبط هذه الموضوعات بشكل ومحتوى القوائم المالية والملاحظات الملحق بها، وترتبط أيضا بالمصطلحات المستخدمة والمدى الملائم للاختصار في المعلومات، وكذلك تبويب العناصر في القوائم المالية وأسس تقييمها. (المكارم، 32، 2002) من هنا يتضح جليا ضرورة وجود قواعد وأسس محاسبية تضبط الشكل والمحتوى الإعلامي للمعلومات الموجهة لهذه الأطراف المتعددة.

حيث فق هذا المنظور نجد عديد المنظمات والهيئات المحاسبية في مجال المحاسبة تسعى لتوفير هذه القواعد والأسس من خلال معايير محاسبية متعلقة بطريقة الإفصاح عن المعلومات في شكل عرض للقوائم المالية والمحتوى الإعلامي لها، وعلى سبيل المثال وليس الحصر نجد كل من المعيار المحاسبي: (IAS1) المتعلق بعرض القوائم المالية، المعيار المحاسبي (IAS7) المتعلق بتدفقات الخزينة، والمعيار المحاسبي (IAS8) المتعلق بالسياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء.

2.1.2. المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية وسيلة لنقل المعلومات المعبرة عن وضعية المؤسسة مثل الأداء، المركز المالي، وغيرها من المعلومات... الخ إلى مختلف المستخدمين، ونظرا لأهمية القوائم المالية وما تتضمنه من محتوى إعلامي كبير، فإنها تتطلب معايير محاسبية توضح بصفة عامة كل ما يتعلق بالإفصاح، ومن بين أهم هذه المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح المحاسبي والمتعلقة بالقوائم المالية نجد: الأحداث اللاحقة لتاريخ الفترة المالية (IAS10)، الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (IAS24)، المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد (IAS26)، التقارير المالية المرحلية (IAS34)، ربحية السهم (IAS33)، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة (IFRS5)، الأدوات المالية: الإفصاح (IFRS7)، القطاعات التشغيلية (IFRS8) ... الخ.

وتتضح العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والمعايير الدولية للمحاسبة من خلال ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية كمتطلبات أساسية لتحقيق الإفصاح، والذي يتعلق بضرورة توافر عناصر معينة لتحقيق وظيفة الإفصاح الأمر الذي يوضح العلاقة التكاملية بينهما، وفي هذا الاتجاه يتحدد إطار العلاقة في النقاط الآتية: (ريحاوي، 65، 2012)

- أن يكفل النظام الإفصاح الدقيق وفي حينه عن كافة المسائل الهامة المتعلقة بالمؤسسات المساهمة العامة بما فيها المتعلقة بالوضع المالي، الأداء، الملكية، إدارة المؤسسة.
- أن يتم إعداد المعلومات المفصحة عنها وفقا لمعايير محاسبية ومالية محددة ودقيقة.
- أن يضع النظام مسؤولية قانونية عن عدم تقديم معلومات تفصيلية، دقيقة، وكاملة عن المؤسسة.
- أن يتم تطبيق القانون المتعلق بالإفصاح بحزم وبشكل شفاف وعادل وغير انتقائي.

### 3. تكييف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي وفق متطلبات معايير الإفصاح المحاسبي:

في هذا الإطار سعت الهيئات الرسمية في الجزائر إلى تكييف الممارسة المحاسبية بما يتوافق والمعايير المحاسبية الدولية من خلال استخدام نظام محاسبي مالي، هذا الأخير إطارا تصوريا يسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف بها عامة ومجموعة الخصائص النوعية المتعلقة بالمعلومات، بالإضافة إلى العناصر الواجب الإفصاح عنها في هذه القوائم المالية، ويهدف تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي إلى ما يلي: (لعشيشي، 13، 2012)

- تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة العادلة.
  - تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وشفافية أكثر.
  - تقريب الممارسات المحاسبية المحلية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية.
- بالإضافة إلى ما سبق، يهدف النظام المحاسبي المالي إلى توفير متطلبات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المتضمنة في القوائم المالية لفائدة مختلف الأطراف سواء الداخلية (الإدارة،...الخ) أو الخارجية (الدائنون،...الخ)، وفي هذا السياق تمثلت عملية التكييف للنظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في ما يلي:
- 1.3. إعداد الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:**

تضمن القانون: 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، استحداث الإطار التصوري للنظام المحاسبي المزمع اعتماده، والذي تضمن المفاهيم ومجال التطبيق بالإضافة إلى المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية وكذلك تنظيم المحاسبة وشكل ومحتوى القوائم المالية، وهو ما توضحه المادة الثانية من القانون: 156-08 المتضمن تطبيق أحكام القانون: 11-07 والمتعلق بمميزات الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية: (11، 11، 2011)

- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة ويسهل تفسير المعايير المحاسبية.
  - يحدد الخصوصيات النوعية للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية.
  - يحدد المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية.
  - يسهل فهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.
- ويهدف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي حسب المادة رقم: 3 من القانون رقم: 156-08 المؤرخ في 26 مايو 2008 إلى تحقيق ما يلي: (11، 11، 2011)

- تحضير الكشوف المالية.
- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية.
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.
- تطوير المعايير.

كما تبين المادة رقم: 07 من القانون: 11-07 اعتماد الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي على المعايير المحاسبية، حيث جاء فيه بشكل صريح "يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية - النظام المحاسبي المالي - دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير المعالجة بموجب معيار أو تأويل". (44، 4، 2011)

### 2.3. إعداد القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي:

تكمن أهمية القوائم المالية في طبيعتها الإعلامية وما تتضمنه من محتوى إعلامي لتلبية احتياجات مستخدميها بما فيها الطرف المعد للمعلومة هذه الأخيرة تشرف على إعداد القوائم المالية والتي تتضمن مختلف المعلومات المحاسبية التي تعبر أساسا عن جميع الأحداث الاقتصادية للمعاملات التي قامت بها المؤسسة وفق متطلبات الإفصاح المحاسبي من خلال القواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها.

1.2.3. المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية: إذ يوضح القانون: 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية والتي يجب أن تتوافق مع متطلبات الإفصاح المحاسبي، من خلال توفير ما يلي: (44، 5، 2011)

- ضرورة أن تعكس الكشوف مجمل العمليات والأحداث المتعلقة بمعاملات الكيان.
- توفير معلومات تسمح بإجراء مقارنات، وتفسيرات تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.
- عرض الوضعية المالية للكيان ونجاعته بصفة وافية.
- إظهار كل التغييرات التي تطرأ على حالته المالية.
- توضيح الكشوف المالية الآثار الناجمة عن الأحداث المتعلقة بنشاطه.

بالإضافة إلى ما سبق فإن القانون: 08-156 المؤرخ بتاريخ 28 مايو 2008 يدعو في المادة رقم: 19 إلى ضرورة استجابة الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء الصورة الصادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والأداء وتغيير الوضعية المالية للكيان (45، 13، 2008)، وهو ما يبين لنا اصرار المشرع الجزائري وحرصه على أهمية إعداد القوائم المالية وفق المتطلبات الأساسية التي تدعو إليها المعايير المحاسبية الدولية مثل الصورة الصادقة واحترام المبادئ المحاسبية.

2.2.3. متطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية: توضح وتبين القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمختلف المستخدمين جميع الأحداث والمعاملات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، حيث يتجلى ذلك من خلال ما توفره القوائم المالية من عناصر ومكونات تبرز هذه الأحداث بالإضافة إلى الأساليب التي من خلالها يمكن قياسها، ومن ثم عرضها لجميع الأطراف سواء الداخلية (الإدارة، العمال، المستثمرين الحاليين، ... الخ) أو الأطراف الخارجية (الدائنون والمقرضون، العملاء، المساهمون المرتقبون، ... الخ).

❖ متطلبات الإفصاح المتعلقة بعرض القوائم المالية: توضح المادة رقم: 25 من القانون: 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 أنه يجب على الكيانات أن تعد كشوفاً – قوائم- مالية سنوية تتمثل في ما يلي: (44، 5، 2011)

- الميزانية: وحسابات النتائج;
- جدول تدفقات الخزينة: وجدول تغيرات الأموال الخاصة;
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

❖ متطلبات الإفصاح المتعلقة بمحتوى القوائم المالية: تتضمن القوائم المالية التي تعد وفق النظام المحاسبي المالي المعلومات الواجب نشرها والتي تؤثر بشكل كبير في اتخاذ القرارات بالنسبة لمستخدميها، حيث يوضح القرار المؤرخ في 25 يوليو 2008 محتوى الكشوف المالية وطريقة عرضها، بالإضافة إلى قواعد التقييم والمحاسبة ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، وهو ما يوضحه الإطار التصوري في مواد: 7 و 8 من القانون 07-11 حيث يجب توفر العناصر الآتية: (44، 5، 2011)

- محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها.
- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية.
- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي.

• الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء.

• قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات.

#### 4. مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي:

حيث يعد الإفصاح بصفة عامة والإفصاح المحاسبي بصفة خاصة من خلال عرض المعلومات المالية أحد أهم المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها متطلبات المستخدمين خاصة منها إدارة المؤسسة باعتبارها طرفاً أساسياً في ما يخص ضرورة احتياجهم للمعلومات المحاسبية والمالية لغرض اتخاذ قراراتهم، حيث يتضمن إطار مفهوم الإدارة الرشيدة الإفصاح عن ما يلي: (ريحاوي، 56، 2012)

• كل ما يتعلق بمركزها المالي، الأداء المالي والتشغيلي والنقدي؛

• الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية؛

• عن الجوانب الأخرى بالإدارة المالية؛

• الجوانب التي تضمن الثقة والنزاهة والموضوعية في إدارة المؤسسة؛

• عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة في حقوق الملكية.

وعليه ومما سبق يتضح جلياً أن النظام المحاسبي المالي يساهم في توفير متطلبات الإفصاح المحاسبي بشكل كبير، حيث يمكن القول في هذا الصدد، أن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي يساهم في ترقية البيئة المحاسبية التي تفضي إلى وجود إفصاح يتوافق ومتطلبات المعايير المحاسبي الدولية (IAS/IFRS)، ويتأكد توفر هذه المتطلبات من خلال ما يفرضه الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي بموجب القانون: 11-07، والذي يوفر معلومات في القوائم المالية تسمح بـ (44، 5، 2011)

• توضيح الكشوف المالية الآثار الناجمة عن الأحداث المتعلقة بنشاطه.

• إظهار كل التغييرات التي تطرأ على حالته المالية.

• عرض الوضعية المالية للكيان ونجاعته بصفة وافية.

• توفير معلومات تسمح بإجراء مقارنات وتفسيرات تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.

• ضرورة أن تعكس الكشوف مجمل العمليات والأحداث المتعلقة بمعاملات الكيان.

وهو ما يتفق إلى حد كبير مع ما يتطلبها الإفصاح، والذي يتمثل في إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية، خاصة منها الأطراف التي ليس لها سلطة اطلاع على دفاتر وسجلات المؤسسة. (ريحاوي، 62، 2012)

وما يعزز مساهمة النظام المحاسبي المالي في توفير متطلبات الإفصاح ما تشير إليه التعليمات رقم: 2 الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يهدف في الأساس إلى التكفل باحتياجات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية عن المؤسسة لجميع المساهمين تكون منسقة، قابلة للقراءة، وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرارات. (02، 3، 2009)



وعليه فإنه وفق هذا التصور فإن عرض الوضعية المالية وكل ما يتعلق بأداء المؤسسة يساهم بشكل كبير وفعال في توفير معلومات حول المركز المالي والأداء المالي المتعلق بالمؤسسة لكافة الأطراف المختلفة خاصة منها الإدارة، ويتجلى ذلك من خلال المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي التي تتضمن بدورها كل العمليات والأحداث الاقتصادية المتعلقة بمعاملات المؤسسة، وعرضها في قوائم مالية تتضمن تفسيرات عديدة ووصفية، الأمر الذي يتيح أكثر لهذه الأطراف إمكانية اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وعليه ومما سبق يمكن أن نحصر أهم إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي من خلال ما يلي:

- عرض المحتوى الإعلامي للأحداث الاقتصادية وفق متطلبات المعايير المتعارف عليها.
- توفير معلومات متعلقة بالمركز المالي والأداء وحقوق الملكية والخزينة.
- إعداد قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية.
- ضمان إعداد المعلومات وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.
- تقديم لمختلف الأطراف قوائم متعددة متضمنة لمعلومات كمية ووصفية لمعاملات المؤسسة.

#### 5. الدراسة الميدانية:

تعمل هذه الدراسة الميدانية على البحث في الجهود المبذولة في الجزائر المتعلقة بالعمل على تحديث الجانب الخاص بالمجال المحاسبي، لما له من دور هام في توفير متطلبات الإفصاح المحاسبي، حيث تركز هذه الدراسة على محاولة تحديد مدى إسهام النظام المحاسبي المالي الذي يعتبر تنويجا لجهود الإصلاح المحاسبي في الجزائر في توفير قوائم مالية تتضمن معلومات تحقق متطلبات الإفصاح المحاسبي.

#### 1.5. طبيعة ومنهجية الدراسة الميدانية:

تم الاعتماد على مجموعة من الأسئلة في شكل استبانة والتي تعتبر "أداة ملائمة ومناسبة وفعالة للحصول على المعلومات أو البيانات أو الحقائق المرتبطة بموضوع معين أو دراسة محددة أو موقف معين أو بحث محدد". (البياتي، 129، 2008) وذلك لتبويبها وتحليلها لمعرفة واقع إسهام النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات الأساسية للإفصاح المحاسبي حول المعلومات المتضمنة أساساً في القوائم المالية.

#### 2.5. طبيعة الدراسة الميدانية:

ترتكز الدراسة الميدانية على طبيعة المجتمع المستهدف، حيث من خلاله يمكن تحديد العينة التي تحاول الإجابة على موضوع الدراسة، وتسمح أيضاً بتصوير الأدوات التي يمكن استعمالها، وعليه ومما سبق فإن عينة الدراسة الميدانية موضوع البحث اقتصر على المختصين في المجال المحاسبي من أكاديميين وباحثين لهم دراية واهتمام بموضوع البحث، حيث ضمت هذه العينة مجموعة من الأكاديميين في مجال المحاسبة والمالية. وفي هذا الصدد تم توزيع 80 استبانة على أفراد العينة، وتم الاعتماد في توزيعها على التسليم والاستلام المباشر من خلال اللقاء مع بعض أفراد العينة وأيضاً إرسال عن طريق البريد الإلكتروني مباشرة لبعض أفراد العينة، حيث بعد عملية التوزيع تحصلنا على (52) استبانة صالحة من بين حوالي (59) استبانة واردة، والتي من خلالها تم تمثيل مجتمع الدراسة، حيث بعضها لم ترد إلينا وأخرى تأخرت، إضافة إلى وجود إجابات غير كاملة (متضمنة قيم مفقودة)، والجدول أدناه يوضح ذلك:



الجدول 01: إحصائيات متعلقة بعدد الاستبيانات

معلومات الاستبانة		البيان
النسبة	العدد	
100%	80	الاستبيانات الموزعة
74.5	59	الاستبانات الواردة
8.75	7	الاستبانات غير الصالحة
65	52	الاستبانات الصالحة
52 استبانة		الاستبانات الصالحة للدراسة والتحليل

المصدر: من إعداد الباحث بنلءا على ما ورد من إجابات.

### 3.5. أداة الدراسة الميدانية:

تم إعداد الاستبانة لغرض الدراسة الميدانية، حيث " تعتبر كدراسة مسحية والتي تأخذ أحد أشكال المنهج الوصفي، إذ تعتبر من أهم الوسائل لتجميع المعلومات الأولية اللازمة لاتخاذ القرارات عن اتجاهات أو مواقف أو سلوك متوقع تجاه موضوع أو قضية، ويكون ذلك عادة باستخدام الاستبانة كوسيلة لتجميع المعلومات المطلوبة" (جودة، 126، 2010).  
تجدر الإشارة إلى أنه تم إعداد الأسئلة والمقتصرة أساسا على القوائم المالية وفق أساس مقياس ليكارت (الخماسي) "Likret Scale"، حيث يعبر هذا المقياس "على التمييز بين مدى قوة توافق المفردة مع الخيار أو العبارة، وذلك بتحديد المستويات من علاقة قوية موجبة إلى قوية سلبية، ويعتبر من أكثر المقاييس استخداما" (البياتي، 113، 2008) وهو ما يوفر الوزن النسبي والاتجاه العام للعبارة.

### 4.5. خصائص عينة الدراسة الميدانية:

تمكن الخصائص المتعلقة بعينة الدراسة الميدانية من الاطلاع على سيمات الأفراد المرتبطة أساسا بإجاباتهم حول موضوع الدراسة الميدانية، ولهذا كان من الضروري التركيز على العناصر الآتية: المستوى التعليمي (استاذ تعليم عالي، محاضر أ، محاضر ب، مساعد)، المركز الوظيفي (رئيس شعبة، رئيس تخصص)، التخصص (المحاسبة، التدقيق،.... الخ)، والخبرة، (والمتعلقة بمدى التدريس والعمل في المجال المحاسبي) حيث تكتسي هذه العناصر أهمية بالغة للتوضيح لنا مدى تخصص ومعرفة العينة بالمجال المبحوث فيه ومدى ارتباطها به، ونظرا للاقتصار على ذكر ما هو أساسي في هذه الورقة البحثية للالتزام بطريقة إخراج المقال فإننا تفادينا تحليل هذه البيانات لطولها ومتطلبات عرضها.

### 5.5. تحليل إجابات أفراد العينة: حيث تمثلت في ما يلي:

الجدول 02: النتائج الفردية لإجابات الأكاديميين المختصين بالمجال المحاسبي

رقم الفقرة	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الاتجاه العام
1	يوفر النظام المحاسبي المالي تطابق بين الأوصاف والأرقام المحاسبية من ناحية الموارد لمختلف الأحداث الاقتصادية.	3.82	76.40	موافق
2	تبين القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي مختلف الأحداث اللاحقة والاستثنائية التي لها تأثير على المركز المالي.	3.52	70.40	موافق
3	لا تتضمن المعلومات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الانتقائية في التوضيح لمختلف الأطراف المستخدمة لها.	3.01	60.20	محايد
4	تمكن المعلومات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بإجراء مقارنات في القوائم والفترات (السنوات) والمؤسسات (المتماثلة).	4.31	86.20	موافق تماما
5	يتم إعداد المعلومات المتضمنة في القوائم المالية من خلال الالتزام بكل الخصائص والفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.	3.70	74.00	موافق
6	تبين القوائم المالية مختلف المعلومات حول عناصر الاستخدامات والالتزامات والتصنيفات الخاصة بها.	3.81	76.20	موافق
7	تتميز المعلومات المقدمة في القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي بقابلية الفهم والاستيعاب من قبل مختلف المستخدمين لها.	4.11	82.20	موافق
8	يوفر النظام المحاسبي المالي أهم عناصر الموضوعية والمصدقية في المعلومات المتضمنة في القوائم المالية.	3.83	76.60	موافق

المصدر: من إعداد الباحث (بناء على نتائج التحليل الإحصائي)

- يبين الجدول أعلاه إجابات أفراد العينة من مختصين وباحثين في المجال المحاسبي حول متطلبات الإفصاح المحاسبي الذي توفره المعلومات المتضمنة في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، حيث كانت الإجابات كالآتي:
- هناك تأكيد واسع بين أفراد العينة حول ما إذا كان النظام المحاسبي المالي يوفر تطابق بين الأوصاف والأرقام المحاسبية من ناحية الموارد لمختلف الأحداث الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.82، الأمر الذي يبين صحة الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة المتمثل في الموافقة والذي تؤكد قيمة الوزن النسبي 76.40%، والتي تعبر بدورها على أن غالبية أفراد العينة من المختصين في المجال المحاسبي يوافقون على ما سبق.
  - يوجد تأكيد بين أفراد العينة حول ما إذا كانت تبين القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي مختلف الأحداث اللاحقة والاستثنائية التي لها تأثير على المركز المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.52، وهو ما يتوافق والاتجاه العام لإجابات أفراد العينة المتمثل أساساً في الموافقة حيث بلغت قيمة الوزن النسبي 70.40%.
  - لا يؤيد بشكل كبير أفراد العينة بأن المعلومات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لا تتضمن الانتقائية في التوضيح لمختلف الأطراف المستخدمة لها، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.01، الأمر الذي يبين التوافق بين آراء أفراد العينة والاتجاه العام للإجابة المتمثل في مستوى الموافقة وما يكده ذلك قيمة الوزن النسبي 60.20%.
  - يوجد تأكيد كبير جداً بين أفراد العينة حول ما إذا كانت تمكن المعلومات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بإجراء مقارنات في القوائم والفترات (السنوات) والمؤسسات (المتماثلة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة 4.31، حيث في هذا الصدد يشير الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة إلى أنه يوجد تأكيد واسع بين أفراد العينة حول ما تضمنته الفقرة وما يدعم ذلك قيمة الوزن النسبي التي بلغت 86.20%.

- يؤيد بشدة أفراد العينة حول ما إذا كانت يتم إعداد المعلومات المتضمنة في القوائم المالية من خلال الالتزام بكل الخصائص والفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.70، حيث في هذا الإطار يشير الاتجاه العام للإجابات أن غالبية آراء أفراد العينة يوافقون على ما تضمنته الفقرة، ويؤكد ذلك قيمة الوزن النسبي 74.00%.
  - يؤيد بشكل كبير أفراد العينة على أنه تبين القوائم المالية مختلف المعلومات حول عناصر الاستخدامات والالتزامات والتصنيفات الخاصة بها، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.81، الأمر الذي يؤكد نتيجة اتجاه إجابات أفراد العينة المتمثل في الموافقة، وتدعم ذلك قيمة الوزن النسبي التي بلغت 76.20%.
  - يوجد تأييد واسع بين أفراد العينة حول ما إذا كانت تتميز المعلومات المقدمة في القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي بقابلية الفهم والاستيعاب من قبل مختلف المستخدمين لها، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.11، الأمر الذي يؤكد توافق إجابات أفراد العينة مع الاتجاه العام للإجابات المتمثل في الموافقة على ما تضمنته الفقرة وهو ما تؤكد قيمة الوزن النسبي 82.20%.
  - يوجد تأييد كبير من طرف أفراد العينة حول ما إذا كان يوفر النظام المحاسبي المالي أهم عناصر الموضوعية والمصدقية في المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة 3.83، وهو ما يوضحه الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة والذي يعبر عن موافقة معظم أفراد العينة على ما تضمنته الفقرة حيث نجد أيضاً قيمة الوزن النسبي 76.60%.
- يبين الجدول السابق أن قيم الوزن النسبي بالنسبة لل فقرات الثمانية (ما عدا الفقرة الثالثة) يفوق بكثير نسبة الحياد، الأمر الذي يدل على أن أفراد العينة من المختصين في المجال المحاسبي من أكاديميين وباحثين يوافقون على محتوى هذه الفقرات وما تضمنته من متطلبات التي يوفرها النظام المحاسبي المالي لتحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي، كما يؤكد ذلك الاتجاه العام لإجابات الأفراد والتي كانت بالموافقة في غالبية آراء أفراد العينة حول الفقرات السابق.

الجدول رقم (03): النتائج الإجمالية لإجابات الأكاديميين المختصين بالمجال المحاسبي

محتوى المحور	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الاتجاه العام
يوفر النظام المحاسبي المالي أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي في المعلومات المتضمنة في القوائم المالية.	3.76	75.25	موافق

المصدر: من إعداد الباحث (بناء على نتائج التحليل الإحصائي)

ومن الملاحظ إلى أن الفقرة الثالثة المتعلقة بأن المعلومات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لا تتضمن الانتقائية في التوضيح لمختلف الأطراف المستخدمة لها، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.01، جاءت نتائجها مختلفة حيث يرى أفراد العينة من المختصين أن هناك نوع من الانتقائية في إعداد المعلومات الموجهة للأطراف المختلفة وما يدعم ذلك قيمة الوزن النسبي التي بلغت 60.20%، ويرجع ذلك إلى غياب الشفافية في توجيه المعلومات لمختلف الأطراف وارتكازها بطبيعة الحال لدى الإدارات المسيرة للمؤسسات وعدم توفرها بشكل مماثل لمختلف الأطراف الأخرى.

تجدر الإشارة إلى أن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي يوفر هذه المتطلبات بصفة كاملة تحت ما يندرج من معلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية والموجهة للأطراف دون انتقائية وتحيز لمختلف المستخدمين لها سواء داخليين أو خارجيين وهو ما وجدناه في المراسيم القانونية التي توضح ذلك.

جاء تطبيق النظام المحاسبي المالي كإرادة من طرف المشرع الجزائري لمواكبة التطورات في المجال المحاسبي نتيجة التوجهات الاقتصادية المحيطة بنا والتي تملي علينا التكيف مع كل المتطلبات التي من شأنها دعم العدالة والمساءلة والشفافية حول المعلومات المعدة والموجهة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وفي هذا الإطار عمل النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على تحقيق أهم المتطلبات الإفصاح المحاسبي خاصة ما تتضمنه القوائم المالية من معلومات موجهة أساسا لكل الأطراف سواء الداخلية والخارجية من حيث الإعداد والعرض لمختلف الأحداث الاقتصادية المعبرة عن نشاط المؤسسة، ويتضح ذلك جليا في ما خلصت إليه الدراسة والتي بينت أن هناك تأييد واسع من طرف المختصين بالمجال المحاسبي من أكاديميين وباحثين حول ما تقدمه القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي من معلومات محاسبية ومالية تساعد مختلف المستخدمين لها على اتخاذ القرارات، وبطبيعة الحال وجدنا بعض النقائص وهو ما أشرنا له في تحليلنا حول عدم توفير معظم المتطلبات لا سيما تلك المتعلقة بوجود الانتقائية في توجيه المعلومات، إلا أن هذا لا يعكس هدف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الذي يحقق أهم المتطلبات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية.

وكتوصيات للدراسة فأننا نقترح ما يلي:

- ✓ تعزيز دور المساءلة المحاسبية للحد من مشكل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة.
- ✓ تشجيع النشر المعلوماتي الإلكتروني الأمر الذي يحقق العدالة في توفير المعلومات المتضمنة في القوائم المالية لمختلف الأطراف في الوقت نفسه.
- ✓ العمل على إشراك الآليات الرقابية من لجان مراجعة ومحافظي الحسابات والتي من شأنها متابعة تحقيق كل ما من شأنه توفير المعلومات وفق متطلبات الإفصاح المحاسبي.
- ✓ تعزيز التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية التي هي في تطور مستمر من خلال تحديث النظام المحاسبي المالي دوريا لتحقيق كل المتطلبات المرتبطة بالإفصاح المحاسبي

7. هوامش:

1. نعيم حسن دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المقبولة قيولاً عاماً، المكتب الاستشاري، عمان، الأردن، 1995، ص: 44.
2. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر الجديدة، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص: 577.
3. محمد أبو نصار، علي الذنبيات، "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفاءة كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، جامعة جرش، الأردن، مجلد رقم: 32، العدد رقم: 1، 2005، ص: 118.
4. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقارير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الأول، 2007، ص: 319.
5. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 32.
6. مها محمود ربحاوي، "دور حوكمة المؤسسات في تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة الإدارة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية السورية العربية، السنة الرابعة والثلاثون، العدد رقم: 127، مارس 2012، ص: 65.
7. جمال لعشيثي، محاسبة المؤسسة والحياة وفق النظام المحاسبي الجديد، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص: 13.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 27، السنة: 45، المؤرخ في: 28/05/2008، ص: 11.
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 74، السنة: 44، المؤرخ في: 25/11/2007، ص: 4.
10. المجلس الوطني للمحاسبة، التعليمية رقم: 02، المؤرخة في: 29/10/2009، ص: 3.
11. دلال القاضي، محمود البياتي، منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص: 129.
12. محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص: 126.

8. قائمة المراجع:

1. العدد رقم: 11، السنة: 48. (11، 2011). الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
2. التعليم رقم: 02. (3، 2009). المجلس الوطني للمحاسبة، المؤرخة في: 2009/10/29.
3. العدد رقم: 11. (11، 2011). الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة: 48، المؤرخ في: 2011/2/20.
4. العدد: 27، السنة: 45. (13، 2008). الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في: 2008/05/28.
5. العدد: 74، السنة: 44. (4، 2011). الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في: 2007/11/25.
6. أمين السيد أحمد لطفي. (319، 2007). نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
7. جمال لعشيثي. (13، 2012). محاسبة المؤسسة والجباة وفق النظام المحاسبي الجديد. الجزائر: الأوراق الزرقاء.
8. دلال القاضي، محمود البياتي. (129، 2008). منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
9. محفوظ جودة. (126، 2010). أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية. عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
10. محمد أبو نصار، جمعة حميدات. (118، 2014). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي: الجوانب النظرية والعملية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
11. محمد المبروك أبو زيد. (577، 2005). المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية. مصر الجديدة، مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
12. مها محمود ربحاوي. (2012). دور حوكمة الشركات في تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة الإدارة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، السنة الرابعة والثلاثون، العدد: 127، 65.
13. مها محمود ربحاوي. (65، 2012). دور حوكمة الشركات في تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. جامعة دمشق: مجلة الإدارة، كلية الاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد: 127.
14. نعيم حسن دهمش. (1995، 44). القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. عمان، الأردن: المكتب الإستشاري.
15. نعيم حسن دهمش. (1995، 44). القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. عمان، الأردن: المكتب الإستشاري.
16. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم. (32، 2002). دراسات متقدمة في المحاسبة المالية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية الجديدة.